

## روسيا الاتحادية: "الحرمان من العدالة"

## (ملخص)

هذه الوثيقة هي ملخص لتقرير منظمة العفو الدولية المعنون: "الحرمان من العدالة"، الذي يحلل وضع حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية. ويتواكب نشر التقرير مع بدء حملة عالمية تحت شعار "العدالة للجميع" في روسيا الاتحادية.

ويشير تقرير "الحرمان من العدالة" إلى انتهاكاتٍ محددةٍ وجسيمةٍ للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني على أيدي الموظفين الروس المكلفين بإنفاذ القانون وقوات الأمن الروسية، ويشدد على العقوبات التي يواجهها الضحايا، ولا سيما النساء والأطفال وأبناء الأقليات العرقية، في سعيهم للحصول على الإنصاف ومباشرة الإجراءات اللازمة لإقرار العدالة. ويأخذ التقرير بعين الاعتبار التغيرات الهائلة التي طرأت على النظم السياسية والاقتصادية والقانونية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سكانها، البالغ عددهم نحو 140 مليون نسمة، على مدى السنوات العشر الماضية.

## N- خلفية

ظهرت روسيا الاتحادية إلى الوجود كدولة مستقلة نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. ومرت روسيا منذ عام 1991 بتغيراتٍ سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية كبيرة.

وقد أدت سياسة التحرر الاقتصادي إلى إثراء بعض السكان وإفقار البعض الآخر. واقترب اكتساب حرية التعبير وحرية التنقل مؤخراً بتنامي الحركات القومية والانفصالية. وفي مجال حقوق الإنسان، تم استئصال بعض الانتهاكات الجسيمة التي ارتبطت لفترةٍ طويلة بالاتحاد السوفيتي السابق، ومع ذلك استمر تفشي انتهاكات أخرى على أيدي الموظفين الروس المكلفين بإنفاذ القانون وقوات الأمن الروسية، وكثيراً ما كان ذلك في مناخٍ يتمتع فيه مرتكبو الانتهاكات بالحصانة من العقاب والمساءلة.

وروسيا قوة نووية كبرى وإحدى الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومن ثم فلها مكانة مهمة على الساحة الدولية. وقد سعت روسيا بعد انقضاء الحقبة السوفيتية إلى استعادة مركزها كقوة عالمية مؤثرة في التجارة والعلاقات الدولية. فانضمت، على سبيل المثال، إلى مجموعة الدول الثماني الصناعية الغنية الكبرى، وساهمت بقوات في عمليات حفظ السلام الدولية في بعض الدول التي شهدت صراعاً مسلحاً، مثل عمليتي حفظ السلام في البوسنة وكوسوفو. وروسيا واحدة من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للعتاد العسكري والمعدات الخاصة بالأمن والشرطة، وقد وُثقت على نطاقٍ واسع حالات استُخدمت فيها هذه المعدات في ارتكاب انتهاكاتٍ لحقوق الإنسان.

وقد وقَّع الاتحاد السوفيتي وصدق على عدد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية فيما بين الستينات و عام 1991. إلا إن السلطات ظلت على مدى عقود تتجاهل إلى حد بعيد الالتزامات التي قطعتها على نفسها، ولم تشهد حقوق الإنسان في الداخل تحسناً يُذكر، هذا إن كانت قد شهدت أي تحسن. وجدد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 الأمل في توفر الإرادة السياسية العازمة على تنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان.

ومن الواضح أن اليون شاسع بين الالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي وعدت روسيا بالوفاء بها، من جهةٍ، والواقع العملي، من جهةٍ أخرى. وينبغي للسلطات أن توضح بجلاء لأفراد قوات الأمن وللموظفين المكلفين بإنفاذ القانون أن حقوق الإنسان لا بد أن تُحترم في جميع الظروف، وأن من لا يحترمها سيحاسب على أفعاله أمام القضاء. كما ينبغي للسلطات أن تتحرك بالدأب الواجب لحماية وضمان الوفاء بحقوق جميع الأشخاص المقيمين في أراضيها، بما في ذلك أبناء الأقليات العرقية والدينية، وذوو الميول الجنسية المثلية من النساء والرجال وذوو الميول الجنسية الثنائية والمتحولون إلى الجنس الآخر، والنساء، والأطفال، من أجل حمايتهم من التمييز.

## O- التعذيب والمعاملة السيئة في الحجز

تشهد المعلومات الدامغة التي جمعتها منظمة العفو الدولية على مدى السنوات الأخيرة من الضحايا وغيرهم من المصادر على الاستخدام الواسع النطاق للتعذيب والمعاملة السيئة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في شتى أنحاء روسيا الاتحادية. وكثيراً ما تستخدم الشرطة التعذيب والمعاملة السيئة لانتزاع اعترافات من الأشخاص المشتبه بهم أو معلومات من شأنها أن تدينهم أو تدين آخرين. كما ترد أنباء متواصلة تفيد باستخدام التعذيب والمعاملة السيئة في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة والسجون. والاحتفاظ وتردي الظروف الصحية في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة (المعروفة اختصاراً بالروسية باسم "سيزو") من الشدة على وجه العموم بحيث تُعد من قبيل المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة. وتسود أيضاً الظروف المتردية في السجون حيث تنفسي الأمراض المعدية ولا يلقى السجناء علاجاً طبياً كافياً.

## N-O أساليب التعذيب والمعاملة السيئة

يبدو استخدام التعذيب والمعاملة السيئة في حجز الشرطة لانتزاع "اعترافات" من الأشخاص المشتبه بهم أو معلومات من شأنها أن تدينهم من

قبيل الأمور المألوفة. وأكثر أساليب التعذيب والمعاملة السيئة شيوعاً، فيما ورد إلى منظمة العفو الدولية من أنباء، الضرب بقبضات اليد والعصي إضافة إلى الركل. إلا إن الشرطة كثيراً ما تستخدم، حسبما ورد، أساليب أخرى للتعذيب لإرغام الأشخاص المشتبه بهم على الاعتراف، وخصوصاً الأساليب التي لا تترك أي أثر على جسد المشتبه به، أو تترك علامات تختفي بحلول الوقت الذي يُسمح له فيه بالاتصال بالعالم الخارجي أو وقت مثوله أمام المحكمة.

ووصف بعض الضحايا لمنظمة العفو الدولية أسلوب تعريضهم للخنق الجزئي في حجز الشرطة لانتزاع "اعترافات". ومن أمثال هذه الأساليب الأسلوب الذي يُعرف باسم "سلونيك" ("الفيل")، وفيه يتم شل حركة الضحية، ووضع قناع واق من الغاز عنوةً على رأسه، وإغلاق صمام الهواء إلى أن يفقد الوعي، وعندها يُسمح للهواء بالدخول من جديد. ثم يهدد ممارسو التعذيب الضحية بإغلاق صمام الهواء من جديد ما لم يوقع "اعترافاً". وتُستخدم أشكال متنوعة من هذا الأسلوب، من بينها إطلاق الغاز المسيل للدموع داخل القناع مما يجعل الضحية يتيقناً، أو استخدام كيس من البلاستيك بدلاً من قناع الغاز.

ومن أساليب التعذيب الأخرى التي ورد استخدامها أسلوب يُعرف باسم "لاستوكا" ("الجرعة"). وهو يقوم على تقييد ذراعي المحتجز خلف ظهره مرفوعتين لأعلى، ثم يُعلق الشخص بعد ذلك من ذراعيه من الجدار أو السقف مما يسبب ألماً عظيماً. وفي بعض الحالات يتعرض الشخص للضرب وهو معلق. وفي الأسلوب المعروف باسم "كونفرت" ("المظروف") يُجبر الشخص على وضع رأسه بين ركبتيه، وتُفيد يده بالقيد الحديدي أو تُربطان إلى كاحليه، ثم يتعرض للضرب وهو في هذا الوضع.

كما تلقت منظمة العفو الدولية معلوماتٍ عن أساليب أخرى للتعذيب، من بينها العنف الجنسي والاغتصاب، واستخدام الصدمات الكهربائية، والضرب على الرأس بكتب ذات أغلفة صلبة، والحرق بلفافات التبغ المشتعلة، والضرب بقنينات من البلاستيك مملوءة إلى حد ما بالماء، وتوجيه تهديدات إلى الضحية أو إلى أشخاص ذوي صلة حميمة به.

وما زالت منظمة العفو الدولية تتلقى أيضاً أنباءً تفيد بوقوع حوادث تعذيب ومعاملة سيئة في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة وفي السجون، بما في ذلك حالات ذات صلة بشرطة مكافحة الشغب الخاصة التي تُنشر في السجون.

## O-O ظروف الاحتجاز

تحتجز السلطات في روسيا ما يقرب من مليون من الرجال والنساء والأطفال، بما في ذلك ما يربو على OMM ألف شخص ممن ينتظرون المحاكمة. ومعظم المحبوسين على ذمة القضايا محتجزون في ظروف تُعد من قبيل المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويمثل الاكتظاظ المزمّن أحد الأسباب الأساسية لمثل هذه الظروف.

ولم يكن نظام العدالة الجنائية قادراً على التحقيق في العدد الضخم من القضايا الجنائية ونظرها أمام المحاكم خلال وقت معقول. وكان من المحتم أن يؤدي هذا إلى احتجاز السجناء لفترات مطولة قبل المحاكمة. وفي بعض الحالات ساهمت الظروف المروعة خلال احتجاز السجناء قبل المحاكمة في إقدام بعضهم على "الاعتراف" من أجل تقليص المدة التي يقضونها في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة المعروفة باسم "سيزو".

وفي كثير من مراكز الاحتجاز هذه يجبر الاكتظاظ المزمّن المحتجزين على تناوب النوم، إذ يقل عدد الأسرة كثيراً عن عدد النزلاء، مما يساعد على تفشي الأمراض المعدية.

وتحتجز السلطات زهاء OM ألف امرأة وفتاة في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة، حيث يُحتجزن بمعزل عن المعتقلين من الذكور. وفي عام OMMN كان ما يقرب من QM ألف سجين من النساء والفتيات محتجزات في PR مستعمرة نائية خاصة بالنساء. ولا يوجد سوى ثلاث مستعمرات خاصة بالفتيات المحكوم عليهن في البلاد بأسرها، مما يعني احتجاز فتيات تقرب أعمارهن من NP عاماً على بعد مئات أو آلاف الكيلومترات من بيوتهن. وهذا يجعل الاحتفاظ بصلات مع الأسرة أو تلقي مواد للدعم أمراً صعباً. وفي جميع هذه المستعمرات تعاني النزليات من عدم كفاية التغذية، فضلاً عن تدني مستويات النظافة الشخصية والرعاية الصحية. وقد ورد أن النساء الحائضات لا تتوفر لهن الإمدادات الصحية فيضطررن للجوء إلى استعمال الخرق أو حشو الحشيات.

## P-O التعرض لخطر التعذيب

قد يكون أي شخص، شاءت الظروف أن يتعامل مع الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون كمشتبه به أو حتى كشاهد على جريمة، عرضة لخطر التعذيب والمعاملة السيئة، إلا إن هذا الخطر يحدق على وجه الخصوص بأبناء الأقليات العرقية والفقراء. كما أن الضمانات الخاصة لحماية النساء والأطفال من التعرض لانتهاكاتٍ في الحجز لا تُحترم في الواقع العملي.

## N-P-O النساء

تتعرض النساء للتعذيب في حجز الشرطة، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ومما يسهل وقوع مثل هذه الانتهاكات تقاعس السلطات في كثير من الأحيان عن ضمان إبلاغ النساء المحرومات من حريتهن بحقهن في الاتصال بمحامٍ، وأن يتم استجوابهن في حضور محاميهن، وأن يتولى أمرهن موظفات من النساء. كما يزيد من احتمال وقوع الانتهاكات غياب معلومات خاصة بوضع المرأة في برامج تعليم وتدريب المسؤولين فيما يخص حظر التعذيب والمعاملة السيئة.

ويضاعف من المخاطر التي تتعرض لها المحتجزات ما عُرف عن وكلاء النيابة من تقاعسٍ عن التحقيق بصورة وافية في المزاعم المقدمة من نساءٍ يتعرضن لانتهاكات جنسية وغيرها من الانتهاكات في حجز الشرطة.

## O-P-O الأطفال

من حق الأطفال بموجب مواثيق حقوق الإنسان التي صدقت عليها روسيا الاتحادية التمت P□? بحماية خاصة، بما في ذلك حمايتهم من

التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة، لأن حادثة سنهم تجعلهم عرضة على وجه الخصوص للانتهاكات. بيد أن الأطفال الذين تعتقلهم الشرطة الروسية يُحرمون من هذه الحماية الخاصة. فعلى سبيل المثال، حُرِّم الأطفال، في حالات معروفة لمنظمة العفو الدولية، من واحد من بنود الحماية الأساسية، وهو حضور محام وأحد الأقارب من البالغين أو شخص بالغ مناسب أثناء الاستجواب، وهو بند يؤدي عدة أغراض من بينها أنه ضمانة ضد التعذيب والمعاملة السيئة. كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات تعرض فيها بعض الأطفال للتعذيب والمعاملة السيئة على أيدي الشرطة في مثل هذه الظروف.

ومثل هذه النتائج تبعث على القلق بصفة خاصة نظراً لضخامة عدد حالات الاعتقال والاحتجاز للأطفال في روسيا. فقد ورد أن الشرطة وجهت اتهامات إلى ما يزيد على مليون من الأحداث في عام OMMN.

ومن المألوف أن يُحرم الأطفال في روسيا من حريتهم لأشهر بل ولأعوام في إطار الاحتجاز قبل المحاكمة ويُحكم عليهم بالسجن مدداً طويلة في جرائم صغيرة نسبياً. وتفيد بيانات وزارة العدل بأن ما يربو على NT ألف طفل كانوا يقضون عقوبة السجن في SQ مستعمرة خاصة للأحداث في أواسط عام OMMN. وكان كثير من الأطفال الآخرين محتجزين في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة. وكما هو الحال مع البالغين يُحشر معظم هؤلاء الأطفال في زنازين مكتظة وقذرة وسيئة التهوية وموبوءة بالحشرات، وهي ظروف قاسية ولا إنسانية ومهينة. غير أنه طرأ بعض التحسن على أسلوب معاملة السجناء الصغار. فتشير الأنباء مثلاً إلى أن الأطفال ما عادوا يُحتجزون رهن الحبس الانفرادي أو في زنازين العزلة التأديبية على سبيل العقاب.

ويكون الأطفال في مراكز الاحتجاز قبل المحاكمة أو السجن عرضةً للانتهاكات، سواء على أيدي الحراس أم النزلاء الآخرين.

#### P-P-O الأقليات العرقية

يضم الموظفون الروس المكلفون بإنفاذ القانون، بطريقة تتسم بالتعميم، الأشخاص الذين ينتمون إلى بعض المجموعات العرقية أو القومية، بمن في ذلك الشيشان وبعض المواطنين الروس الآخرين، وكذلك العمال المهاجرون من أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، واللاجئون القادمون من بلدان أخرى، بصفاتٍ مثل "الإرهابيين"، أو تجار المخدرات، أو غير ذلك من الصفات المرتبطة بأنشطة إجرامية. وكانت النتيجة استخدام "التسجيل العنصري"، أي لجوء الشرطة على نطاق واسع إلى استهداف الأشخاص على أساس المظهر الجسماني في كثير من الأحيان، للتأكد من محال إقامتهم ووثائقهم الشخصية فيما يتصل "بالتسجيل". ويكون من تستهدفهم الشرطة عندئذٍ معرضين للانتهاكات لحقوق الإنسان، مثل الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والمعاملة السيئة.

ومن بين بواعث القلق التي تلقى إجماعاً اقتران ممارسات تتسم بالتمييز بنظام التسجيل وأسلوب تنفيذه، ولاسيما في موسكو. وفي عام NVVN ألغي نظام التسجيل المعروف باسم "البروبسكا"، والذي كان يقتضي من الأشخاص تسجيل محل إقامتهم ولا يسمح لهم بالانتقال أو تغييره دون تصريح رسمي. إلا إن بعض الحكومات المحلية ما زالت تطبق أشكالاً متنوعة من هذا النظام.

#### Q-O لماذا يحدث التعذيب

يكون الأشخاص المشتبه فيهم معرضين على الأغلب لخطر التعذيب والمعاملة السيئة في الساعات الأولى التي تعقب القبض عليهم، وهو الوقت الذي يُستجوبون فيه ويسبق توجيه تهم رسمية إليهم.

• الضغوط من أجل الإدانة  
يتزايد الخوف في المجتمع على وجه العموم بخصوص مستويات الجريمة. ويقع رجال الشرطة، ذوو المرتبات الضئيلة والذين لا يتلقون ما يكفي من التدريب ولا تُوفّر لهم الموارد الكافية، تحت ضغوط شديدة من أجل الفصل في الجرائم. كما تقيد الأنباء الواردة أن ترقية رجال الشرطة تتم حسب عدد القضايا التي يتمكنون من "الفصل فيها". وتشجع مثل هذه العوامل على ما يبدو على استخدام أساليب غير مشروعة، مثل التعذيب والمعاملة السيئة، من أجل انتزاع "اعترافات" على وجه السرعة من الأشخاص المشتبه بهم. وقد يكون من أثر نظام الترقية أيضاً إنشاء رجال الشرطة عن تسجيل الجرائم التي يعتقدون أنهم لن يستطيعوا الفصل فيها.

• قبول الاعترافات المنتزعة تحت وطأة التعذيب  
على الرغم من وجود قوانين واضحة تحظر التعذيب، فقد دأبت شرطة التحقيقات في روسيا على استخدام التعذيب والمعاملة السيئة لانتزاع "اعترافات". وتلقى مثل هذه الأساليب تغاضياً فعلياً من المحاكم التي تأخذ "بالاعترافات" التي أدلى بها تحت وطأة التعذيب كدليل صالح حتى لو تراجع عنها المتهم في المحكمة، وندراً ما تتخذ أي إجراء إزاء مزاعم التعذيب. وتتردد على نطاق واسع مزاعم تفيد بتواطؤ النيابة والشرطة لضمان الإدانة من خلال وسائل غير مشروعة، والتستر على شكاوى التعذيب والمعاملة السيئة.

• الحرمان من الاتصال بمحامين  
تكفل المادة QU من الدستور الروسي حق المحتجزين في الاتصال بمحامٍ من لحظة الاعتقال. بيد أن كثيراً من الأشخاص الذين تحتجزهم الشرطة للاشتباه بهم شكوا إما من عدم توفير محام لهم، وإما من انتداب محامٍ يعمل بوضوح بالتواطؤ مع الشرطة. وفي حالات أخرى قال المحتجزون إنهم لم يطلبوا تمثيلاً قانونياً خشية أن يسفر مثل هذا الطلب عن التعرض لمزيد من التعذيب والمعاملة السيئة على أيدي الشرطة. وأبلغ بعض المحامين منظمة العفو الدولية أنهم يعتقدون أن العراقيل تُوضع عمدًا في سبيل اتصالهم بموكليهم، ويتم ذلك على سبيل المثال من خلال جعلهم ينتظرون فترات طويلة لأسباب زائفة عندما يحاولون زيارة موكليهم.

إلا إن حق الاستعانة بمحامٍ غير مكفول لمن يُستدعون للاستجواب كشهود. وكل من يُستدعى إلى مركز للشرطة كشاهد ملزم بأن يفعل ذلك، وما يبدو طلباً يخلو من الأذى والضرر قد تكون له أوخم العواقب. وتفيد الأنباء الواردة بأن الشاهد كثيراً ما يتحول إلى مشتبه به، إلا إن وضعه كشاهد يعني أنه ليس له الحق في الاستعانة بمحامٍ خلال الاستجواب. كما لا يقتضي القانون الر □ سي بوضوح حضور محام خلال كتابة الاعترافات وتوقيعها.

- الحرمان من الاتصال بالأطباء في كثير من الأحيان لا يُسأل المحتجزون إن كانوا يريدون أن يفحصهم أخصائي طبي قبل الاستجواب، أو خلاله أو بعده. ومن الممكن أن يكون الفحص الطبي على وجه السرعة للأشخاص المحرومين من حريتهم ضماناً فعالة ضد التعذيب والمعاملة السيئة.
- عدم إبلاغ الأشخاص المشتبه فيهم بحقوقهم تلزم المادة RN من الدستور الروسي الشرطة بإبلاغ المحتجزين بحقوقهم، مثل حق الشخص في عدم الشهادة على نفسه أو على أقاربه الأقربين. غير أنه في الواقع العملي لا يُبلغ الأشخاص المشتبه بهم عادة بحقوقهم، بما في ذلك حقهم في تقديم شكوى ضد السلطات بخصوص التعرض للتعذيب والمعاملة السيئة.
- الاحتجاز لفترات مطولة قبل المحاكمة كانت النيابة بموجب قانون الإجراءات الجنائية القديم، هي وليست المحكمة، التي تتخذ، خلال QU ساعة من إلقاء القبض على الشخص، القرار الخاص "بوسائل التقييد"، وكان بمقدور النيابة بموجب القانون الاختيار بين الأمر باحتجاز الشخص أو الإفراج عنه على أن يكتب على نفسه تعهداً بعدم الهرب. أما في الواقع العملي فلم يكن يُفترض أصلاً أن يتمتع الشخص المشتبه فيه بالحرية، بل كان الأشخاص المشتبه بهم يُحتجزون عادة، وكانت المحاكم على وجه العموم تؤيد قرار وكيل النيابة.
- وينص قانون الإجراءات الجنائية الجديد على عدم جواز الاحتجاز قبل المحاكمة في الجرائم التي تقرب عقوبتها من السجن عامين، إلا في الحالات التي يُخشى فيها من عدم مثول المتهم أمام المحكمة. ويقضي القانون الجديد بأن تكون المدة القصوى للاحتجاز قبل المحاكمة شهرين، ولكن من الممكن تمديده إلى ستة أشهر إذا اعتُبرت القضية معقدة. غير أن بمقدور النائب العام تقديم طلب إلى إحدى المحاكم لتمديد فترة الاحتجاز إلى NU شهراً.
- وكان بوسع القاضي، بموجب قانون الإجراءات الجنائية القديم، أن يعيد القضية إلى النيابة للمزيد من التحقيق، دون أن يأمر بالإفراج عن الشخص المشتبه به، إذا رأت المحكمة أن الأدلة لا تكفي لإدانته. وقد تابعت منظمة العفو الدولية قضايا حدث ذلك خلالها مراراً وأدى تأجيل إجراءات المحاكمة إلى إطالة مدة الاحتجاز قبل المحاكمة إلى عدة سنوات. وتجدر الإشارة، كما ورد من قبل، إلى أن ظروف الاحتجاز قبل المحاكمة في كثير من المراكز من التدني إلى حدٍ تمثل معه نوعاً من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وكان احتمال البقاء في مثل هذه الظروف لفتراتٍ مطولةٍ يرغم المحتجزين فعلياً على "الاعتراف" لتقليل مدة بقائهم رهن الاحتجاز قبل المحاكمة.
- P- الشيشان اتسم الصراع في الشيشان بوقوع انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وكثيراً ما واجهت محاولات التحقق المستقل من الانتهاكات عقباتٍ جسيمة نتيجة للوضع الأمني في المنطقة والعراقيل التي تضعها السلطات الروسية أمام مراقبي حقوق الإنسان الدوليين الراغبين في دخولها وكذلك أمام الصحفيين المحليين والأجانب الراغبين في العمل في الشيشان. إلا إن منظمة العفو الدولية نشطت في بحث العديد من الأنباء الموثوق بها والمتواصلة التي تفيد بأن السلطات الروسية مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان مثل حوادث "الاختفاء"، والإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب بما في ذلك الاغتصاب.
- كما تشير الأنباء إلى أن القوات الشيشانية انتهكت بدورها القانون الإنساني الدولي، ولكن من الصعب التحقق من الانتهاكات بصورة مستقلة كما هو الحال بالنسبة للانتهاكات السلطات الروسية. فقد ورد أن المقاتلين الشيشان الذين يمارسون نشاطهم في المناطق المأهولة وحولها لم يتخذوا أية إجراءات لحماية المدنيين. وتفيد الأنباء بأنهم استهدفوا المدنيين من العاملين في الإدارة الموالية لموسكو في هجماتٍ أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى والمصابين بجروح خطيرة وقاموا بخطف مدنيين واحتجازهم رهائن. وتزعم القوات الشيشانية أيضاً أنها أعدمت أسرى من أفراد القوات المسلحة الروسية.
- وتلقت منظمة العفو الدولية أنباء عديدة تفيد بأن القوات الروسية نهبت بعض المنازل وأرغمت بعض المدنيين تحت تهديد السلاح على تسليم ما بحوزتهم من أموال ومجوهرات. وذكرت الأنباء بأنه في بعض الحالات، ومن بينها على سبيل المثال ما حدث خلال هجوم وقع على قرية كاتير يورت في فبراير/شباط OMMM، كانت عمليات النهب منظمةً للغاية على ما يبدو، مع استخدام مركبات عسكرية شديدة التنوع من بينها الشاحنات وطائرات الهليكوبتر، حسبما ورد، في نقل الممتلكات الخاصة التي تم الاستيلاء عليها. وفي حالاتٍ أخرى ورد أن قوات الأمن الروسية أحرقت أو دمرت منازل بعض المدنيين في أعمالٍ انتقامية متعمدة على ما يبدو.
- ومما يبعث على قلق منظمة العفو الدولية أن السلطات الروسية تقاعست عن إجراء تحقيقات وافية في مزاعم الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الروسية وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. وقد أوجد هذا مناخاً تعتقد فيه قوات الأمن الروسية أن بإمكانها مواصلة انتهاك الحقوق الأساسية للسكان المدنيين في الشيشان وهي بمنأى عن العقاب والمساءلة.
- وقد فر مئات الآلاف من الأشخاص من ديارهم هرباً من القتال. ومعظم المقيمين في مخيمات النازحين في الشيشان وجمهورية إنغوشيا المجاورة من النساء والأطفال. ويعاني الكثير من المخيمات التي زارها مندوبو منظمة العفو الدولية من الاكتظاظ الشديد كما أنها غير صحية. ولا تُوزع المعونة الإنسانية التي تقدمها الدولة إلا بصورة متقطعة ويتم في بعض الأحيان حجب المعونة بصورةٍ تعسفية. وصار معروفاً منذ ديسمبر/كانون الأول NVVV أن السلطات الروسية تحجم عن تسجيل القادمين الجدد إلى تلك المخيمات وغيرها في شتى أنحاء روسيا. وبدون التسجيل لا يمكن للنازح الحصول على ما توفره الدولة من مأوى ومعونة إنسانية وتعليم ورعاية صحية.
- N-IparP خلفية روسيا من الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام NVQV والبروتوكولين الملحقين بها لعام NVTT، ويتناول الثاني منهما الصراعات المسلحة غير الدولية.

وتصر الحكومة الروسية على أن الصراع الثاني في الشيشان "عملية لمكافحة الإرهاب" وليس صراعاً مسلحاً. إلا إن المادة N من البروتوكول الثاني لعام NVTT الملحق باتفاقيات جنيف يعرف الصراعات المسلحة الداخلية على أنها:

"... جميع المنازعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأولى من اللحق "البروتوكول" الإضافي إلي اتفاقيات جنيف المعقودة في NO أب/أغسطس NVQV، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (اللحق "البروتوكول" الأول) والتي تدور علي إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة علي جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، وتستطيع تنفيذ هذا اللحق "البروتوكول". (التشديد لمنظمة العفو الدولية)

وفي أعقاب الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية يوم NN سبتمبر/أيلول OMMN، وجدت مزاعم روسيا أنها تقوم بعملية لمكافحة الإرهاب في الشيشان صدى جديداً لدى المجتمع الدولي. وبات الانتقاد الدولي للانتهاكات في الشيشان أخف صوتاً استجابةً على ما يبدو لتأييد روسيا للتدخل العسكري الذي قاده الولايات المتحدة في أفغانستان ولما يُسمى "الحرب على الإرهاب" التي أعلنتها الرئيس الأمريكي جورج دبليو. بوش.

#### O-P التعذيب

وردت أنباء متواصلة وموثوق بها تفيد بتفشي التعذيب والمعاملة السيئة على أيدي القوات الروسية في الشيشان. واحتُجز ألوف المدنيين لفترات متفاوتة خلال المدهامات العسكرية أو حملات فحص الوثائق. والرجال بين سن الثامنة عشرة والثلاثين هم المعرضون على الأرجح للاعتقال، إلا إن بعض النساء والأطفال اعتُقلوا أيضاً. وورد أنه في بعض الحالات احتُجز المعتقلون في مراكز بالغة الفدارة لا تعدو أن تكون حفراً في الأرض بجوار نقطة تفتيش أو في القاعدة العسكرية الروسية الرئيسية في خانكالا. وتعرض كثير من المحتجزين للتعذيب والمعاملة السيئة.

ومن وسائل التعذيب التي تستخدمها القوات الروسية ووثقتها منظمة العفو الدولية اغتصاب الرجال والنساء والأطفال؛ والصدمات الكهربائية؛ والضرب لفترات طويلة، بما في ذلك الضرب على الأعضاء التناسلية وعلى الأذنين مما يسبب الصمم أو الإضرار بحاسة السمع؛ وقطع الأذنين والأصابع؛ والتقييد المؤلم بالسلاسل لفترات طويلة.

ومع تعرض الرجال والصبية في أحيان كثيرة للاعتقال التعسفي على أيدي القوات الروسية في أعقاب المدهامات، يفر كثيرون منهم حيث يخشون من احتمال تعرض بلدتهم أو قريتهم للمدهامة، وتظل أسرهم عموماً في منازلها. وقد تلقت منظمة العفو الدولية عدة أنباء تفيد بتعرض بعض النساء ممن بقين في القرية أو البلدة خلال المدهامات للاغتصاب على أيدي الجنود الروس. وتعتقد المنظمة أن النطاق الحقيقي للانتهاكات الجنسية قد يظل طي الكتمان، إذ تحجم النساء بشدة في كثير من الأحيان عن الإبلاغ عن تعرضهن للاغتصاب بسبب عدم فعالية النظام القضائي (انظر أدناه، عقبات تعترض سبيل العدالة) وبسبب وصمة العار الاجتماعية المقترنة بالاغتصاب.

#### P-P عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء

تلقت منظمة العفو الدولية أنباءً عديدة تفيد بأن القوات الروسية نفذت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء لبعض المدنيين الشيشان والمقاتلين الأسرى.

وكانت معظم حوادث الإعدام خارج نطاق القضاء تتعلق فيما يبدو بالقتل العمد الواسع النطاق لأفراد من المدنيين أو المقاتلين الأسرى. إلا إنه ورد أيضاً ما يفيد وقوع عمليات قتل جماعي للمدنيين، وخصوصاً في إطار نوبات من النشاط العسكري المكثف، مثل معركة السيطرة على غروزني التي دارت في يناير/كانون الثاني OMMM. كما ورد أن الجنود الروس اغتصبوا بعض المدنيين خلال هذه الهجمات ونهبوا بعض المنازل وأحرقوها.

#### Q-P حوادث الاختفاء

يُعتقد أن مئات الأشخاص قد "اختفوا" على أيدي القوات الروسية في الشيشان منذ بدء الصراع الثاني في عام NVVV. ونظراً لإحجام السلطات عن تقديم معلومات إحصائية بخصوص الانتهاكات في الشيشان وعدم السماح لمراقبي حقوق الإنسان المستقلين بدخول المنطقة، فإن من الصعب تقدير نطاق هذه الانتهاكات وقد يكون العدد الحقيقي لحالات "الاختفاء" أكبر كثيراً.

ويُخشى أن يكون كثير من الضحايا قد قُتلوا، وذلك بعد تعذيبهم في كثير من الأحيان. وبالنسبة لأقارب الضحايا الأقربين يمكن أيضاً أن يُعد "اختفاء" الشخص الذي يحبونه من قبيل التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة. فكثيراً ما يتعين عليهم أن يكابدوا وبلاط عدم اليقين المتمثل في الجهل بما حدث لقربهم بعد أن شوهد في حجز قوات الأمن، بينما تُقابل محاولاتهم لمعرفة مصيره أو مكانه بعدم الاستجابة من السلطات.

#### R-P عقبات تعترض سبيل العدالة

بالإضافة إلى المشكلة المستعصية المتمثلة في غياب الإرادة السياسية لدى السلطات في محاكمة قوات الأمن الروسية على انتهاكات حقوق الإنسان، فهناك الكثير من الأسباب الأخرى لعدم استيفاء التحقيقات والمحاكمات فيما يتصل بالانتهاكات في الشيشان، ومنها:

- في روسيا الاتحادية هيتانن للدعاء بتصديان للجرائم. فالنيابة العسكرية تحقق في الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة الروسية، بما في ذلك أفراد الوحدات الفرعية والوحدات الخاصة داخل الجيش. والنيابة المدنية تتصدى للجرائم التي يرتكبها المدنيون والقوات التابعة لسيطرة وزارة الداخلية، مثل الوحدات المقاتلة، وضباط شرطة مكافحة الشغب الخاصة، والجنود "المتعاقدين"، وغير ذلك من أجهزة الشرطة وإنفاذ القانون. وعندما تُقدم شكوى رسمية بخصوص جريمة في الشيشان، يتعين على السلطات أن تحدد النيابة التي

ستتولى معالجتها. وهذا مثير للمشاكل على وجه الخصوص لأن القوات تعمل عادة في وحدات مختلطة تضم جنوداً تابعين لوزارة الداخلية، وضباطاً من شرطة مكافحة الشغب الخاصة، وجنوداً "متعاقدين"، ووحدات نظامية من الجيش. ويؤدي هذا الوضع إلى قيام النيابة بتناقل الشكاوى من واحدة إلى أخرى مما يسفر عن عملية مطولة وغير فعالة في كثير من الأحيان.

ومن الأسباب الأخرى للتشوش والتأخير عدم قدرة المدنيين على مخاطبة النيابة العسكرية مباشرة لأنها تقع داخل القواعد العسكرية التي لا يُسمح للمدنيين بدخولها. وفي الحالات التي يُعتقد فيها أن وحدات من الجيش الروسي مسؤولة عن جريمة ما، يتعين على الضحية أن يتوجه أولاً إلى النيابة المدنية التي تقوم بعد ذلك بإحالة الشكوى إلى نظيرتها العسكرية.

ما زال الوضع في الشيشان ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للمسؤولين الروس. وليس ثمة ما يحفز محققي النيابة على السفر إلى المنطقة أو داخلها للتحقيق في المزاعم الخاصة بالجرائم وحياتهم وأمنهم عرضة للخطر. وتفيد بعض الأنباء بأن خمسة من ممثلي النيابة قُتلوا في الشيشان في عام OMMM .

يخشى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الشكوى، وقد يكون الخوف هو أكبر عقبة تعوق أهالي الشيشان عن تقديم شكاوى رسمية إلى السلطات الروسية. فمن يسعون لتقديم شكاوى إلى السلطات يخشون أن يأتي ذلك بنتائج سلبية، بما في ذلك التعرض للتهديدات والترهيب من جانب الوحدات المسؤولة عن الانتهاك. وبالإضافة إلى ذلك ينطوي السفر داخل الشيشان لتقديم شكوى إلى السلطات على مخاطرة، فأية رحلة، حتى لو كانت قصيرة، داخل الشيشان تتضمن المرور من نقاط لا تُحصى للفتيش يمثل كل منها فرصة لابتزاز الرشا، والاعتقال التعسفي، وغير ذلك من أشكال الانتهاكات.

S-P غياب المحاسبة

لم تؤد الإجراءات التي اتخذتها السلطات للتصدي للانتهاكات لحقوق الإنسان، التي ترتكبها قوات الأمن الروسية خلال المدهامات، إلى تحسن مسلك الجنود الروس على ما يبدو، كما أنها لم تزد خضوعهم للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويبدو أن السبب الأساسي وراء هذا التقاعس هو غياب الإرادة السياسية.

وقد تراوحت ردود السلطات الروسية على الانتهاكات بين الإنكار التام للمسؤولية، مثل تأكيد أن الانتهاكات إنما ارتكبتها في حقيقة الأمر مقاتلون شيشان يرتدون الزي العسكري الروسي، والإقرار بأن ثمة انتهاكات ارتكبت على أيدي القوات الروسية، ثم تعقب ذلك إجراءات غير كافية للتصدي للمشكلة.

ومن عواقب التقاعس عن محاسبة القوات الروسية على أفعالها أن السكان المدنيين في الشيشان ما زالوا شديدي الشك في السلطات ولا يصدقون أن أي شكوى يقدمونها ستسفر عن محاكمة. والواقع أن الخوف الحقيقي من أن يؤدي أي تعامل مع السلطات إلى التعرض للاعتقال والتعذيب والمعاملة السيئة يزيد من الإحجام عن الإبلاغ عن الانتهاكات.

ويتوجب على السلطات الروسية احترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها وضمان إقرارها والعمل على النهوض بها. وهي تتعاضد بوضوح عن الوفاء بهذا الالتزام بالنسبة إلى السكان المدنيين في الشيشان. ومن حق مَنْ تعرضت حقوقهم للانتهاك أن يحظوا بإقرار العدالة، ونيل الإنصاف، والاعتراف بالأخطاء التي ارتكبت في حقهم، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. والسلطات الروسية تحرمهم من هذا الحق. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الوطني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي واتخاذ خطوات محددة لمنع وقوع انتهاكات في المستقبل وضمان الإنصاف الفعال والتعويض عن الانتهاكات التي وقعت في الماضي.

Q- التوصيات

تورد منظمة العفو الدولية عدداً من الإجراءات التي ترى أن من شأنها أن تحسن إلى حد بعيد حماية حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية. وتطالب المنظمة السلطات الروسية بإبداء التزام سياسي واضح بالنهوض بحقوق الإنسان الأساسية وحمايتها بالنسبة إلى جميع الأشخاص، والإعلان بصورة واضحة لا لبس فيها أن انتهاك هذه الحقوق غير مقبول. كما تدعو المنظمة السلطات الروسية إلى حذف جميع عناصر نظام جوازات السفر والتسجيل (الذي كان معروفاً في السابق باسم نظام "البروبسكا")؛ وإلى جعل العنف في محيط الأسرة جريمة جنائية منفصلة؛ وإلى ضمان عدم اللجوء إلى حرمان الأطفال من حريتهم إلا كلاً من الأخير.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى سن قانون يجرم التعذيب والمعاملة السيئة بصورة محددة، وذلك بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية التي تقضي بعقوبات تأخذ في الحسبان الطبيعة الخطيرة لهذه الجرائم.

وفيما يتعلق بالوضع في الشيشان، تدعو منظمة العفو الدولية حكومة روسيا الاتحادية إلى تنفيذ عدد من التوصيات فيما يتعلق بمسلك قواتها في الشيشان، ومن بينها ضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات؛ وإجراء تحقيقات وافية ونزيهة في مزاعم انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة بما يتماشى مع المعايير الدولية. كما تدعو المنظمة جماعات المعارضة المسلحة الشيشانية إلى ضمان حماية السكان المدنيين والمقاتلين الأسرى؛ وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية.

وتدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى كشف وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الروسية وقوات المتمردين الشيشانيين؛ وإلى ممارسة ضغوط على السلطات الروسية لحملها على التحقيق مع مرتكبي هذه الانتهاكات ومحاكمتهم في محاكمات عادلة؛ وإلى ضمان عدم إعادة الأشخاص الذين فروا من الصراع إلى الشيشان أو غيرها من أنحاء روسيا الاتحادية ما لم تُكفل عودتهم بصورة آمنة ودائمة وبكرامة وإلى أن يتحقق ذلك.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية تطوعية تناضل من أجل إعلاء حقوق الإنسان. وهي مستقل TT□ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والعقائد الدينية. وهي لا تؤيد ولا تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، كما أنها لا تؤيد ولا تعارض آراء الضحايا الذين تسعى

لحماية حقوقهم. وإعداد هذا التقرير، أجرت منظمة العفو الدولية رحلات بحوث ميدانية، واتصالات مع منظمات حقوق الإنسان في روسيا، فضلاً عن المتابعة اليومية للأخبار الواردة من البلاد.

**+6655** هاتف المتحدة، بالمملكة لندن في الدولية العفو منظمة في الإعلام بمكتب الاتصال يُرجى المعلومات، من مزيد على للحصول <http://www.amnesty-arabic.org>: وعنوانه الإنترنت شبكة على المنظمة موقع على الاطلاع أو، **7413 20 44** ويمكن التعرف على أحدث الأنباء في مجال حقوق الإنسان من خلال الموقع التالي:

<http://www.news.amnesty.org>